

تعميم هيئة التفتيش القضائي رقم (٣٥) لسنة ١٤٤٧هـ / ٢٠٢٦م
بشأن
الآلية الخاصة بالسجناء على ذمة حقوق خاصة

الإخوة / رؤساء وقضاة المحاكم الاستئنافية والابتدائية
المحترمون
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

بناءً على قرار مجلس القضاء الأعلى الصادر في اجتماعه رقم (١٢) المنعقد بتاريخ ١٦ / ١١ / ١٤٤٧هـ، بشأن الآلية الخاصة بالسجناء على ذمة حقوق خاصة المعروضة على المجلس بالملزمة المشتركة من النائب العام ورئيس هيئة التفتيش القضائي برقم (٢١٣) وتاريخ ٢١ / ٧ / ١٤٤٧هـ الموقعة من رئيس الهيئة بتاريخ ٢٠ / ٧ / ١٤٤٧هـ المرفوعة لفضيلة القاضي د. رئيس المجلس، حيث أقر المجلس الآلية على النحو الآتي:

أولاً: بشأن السجناء الذين أنهوا مدة العقوبة السالبة للحرية المحكوم بها، ومحكوم عليهم بحقوق خاصة:

• على النيابة العامة إعلان المحكوم له بحقوق خاصة _ عدا الديات والأروش _ بموجب أحكام بارة أو نهائية للحضور إلى النيابة وتحرير محضر معه يُلزمه بسرعة تقديم طلب تنفيذ أمام قاضي التنفيذ في المحكمة المختصة خلال شهر من تاريخ الإعلان أو المحضر، ما لم فعلى النيابة العامة الإفراج عن المحكوم عليه بالضمان الأكيد.

• ترسل النيابة العامة نسخة طبق الأصل من سند التنفيذ إلى المحكمة المختصة مرفقاً به طلب التنفيذ المؤشر من رئيس المحكمة والمقيد لديها.

• تقوم المحكمة المختصة بإصدار الصيغة التنفيذية على نسخة الحكم سند التنفيذ.

ثانياً: بشأن السجناء الذين لم ينفوا مدة العقوبة السالبة للحرية، وعليهم حقوق خاصة:

على النيابة العامة إعلان المحكوم له بحقوق خاصة _ عدا الديات والأروش _ بموجب أحكام بارة أو نهائية للحضور إلى النيابة وتحرير محضر معه يُلزمه بسرعة تقديم طلب تنفيذ أمام قاضي التنفيذ في المحكمة المختصة



(ص ١ من ٢)

خلال شهر من تاريخ الإعلان أو المحضر، ما لم سيتم الإفراج عن المحكوم عليه فور انتهاء مدة العقوبة السالبة للحرية المحكوم بها بالضمان.

ثالثاً: بعد أن يبدأ قاضي التنفيذ المدني بإجراءات التنفيذ يكون تقدير حق استخدام الحبس كوسيلة لإجبار المحكوم عليه من صلاحيات قاضي التنفيذ بعد التحقق من حالة الإيسار أو الإعسار طبقاً للقانون.

- إذا قرر قاضي التنفيذ حبس المنفذ ضده يحمر خطاباً إلى النيابة العامة مرفقاً به صورة من محضر جلسة التنفيذ، وتقوم النيابة بتحرير خطاب إلى المنشأة العقابية المودع فيها المحكوم عليه مرفقاً به صورة من خطاب المحكمة وصورة من محضر جلسة التنفيذ لإيداع المنفذ ضده على ذمة المحكمة، ولا يتم الإفراج عنه إلا بأمر من المحكمة.
- تقوم النيابة العامة بعد ذلك باستكمال إجراءاتها بما يفيد تمام التنفيذ في الحق العام وحفظ الملف في الجانب الجنائي.

وعليه: يتم العمل بالآلية الخاصة بالسجناء على ذمة حقوق خاصة وفقاً لما هو مبين أعلاه.

والله ولي الهداية والتوفيق
صدر بهيئة التفتيش القضائي
بتاريخ ٣ / ١٩ / ١٤٤٧هـ
الموافق ٢٠ / ٥ / ٢٠٢٦م

القاضي د. مروان محمد علي المحاقري

رئيس هيئة التفتيش القضائي



صورة مع النجبة للإخوة:

- فضيلة القاضي د. رئيس مجلس القضاء الأعلى.
- فضيلة القاضي النائب العام.
- فضيلة القضاة رؤساء فروع الهيئة بالمحافظات.

(ص ٢ من ٢)